



د . محمد صالح المسفر

من القلب

## وجهة نظر في الأزمة السعودية الكندية

تصعيد وخالصة في الظروف الراهنة التي تمر بها الدولة السعودية .

هناك تماثل بين السياسة السعودية الراهنة وسياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مع الفارق ان الاولى لا تملك وسائل القوة والاكراه التي تتمتع بها الثانية. فإدارة ترامب لم تترك لها صديقا في العالم، لكن أمريكا قادرة على الحياة بدون صديق خارجي. ترامب عادى المجتمع الدولي في شأن اتفاقية المناخ، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الاوربي في قضايا كثيرة ومنها الاتفاق النووي مع إيران ويعادى الاتحاد الروسي والصين وتركيا وإيران والمكسيك والخرين.

السعوديون يعادون شقيقهم القطري ويحاصرونه ويهدونه بالزوال والمجتمع الدولي يرفض تلك الممارسة ضد قطر، انهم يقودون حربا ضروسا في اليمن يدينها المجتمع الدولي بكل دوله والمنظمات الدولية بما في ذلك الامم المتحدة ومجلس الامن ومنظمة حقوق الانسان الدولية وجميع منظمات المجتمع المدني في الدول الديمقراطية. يعادون باكستان وماليزيا وتركيا وإيران، وعلاقة السعودية مع الكويت وعمان ليست في احسن حالاتها، يعادون السويد والمانيا واخير كندا، والجهة الداخلية يسودها القلق وعدم اليقين، فمن بقي لهم من الاقوياء، انا يرانمون على صداقتهم مع أمريكا فهم يخطئون لأن أمريكا تديرها مؤسسات دستورية وهو نظام متغير ومرتكب في الظروف الراهنة وقد تعصف به العواصف وهي ادارة ابرتاز مالي وسياسي لدول الخليج العربي فأي رهان على هكذا حليف؟

السعودية تعتمد على استيراد السلاح والذخيرة والتكنولوجيا والغذاء والكساء، والسدء وكل ذلك متوفر في الغرب ولا سبيل لغيره، فلماذا الاستعداد، والعداء مع هذه الدول؟ آخر القول: ما كنت اتمنى ان تنزلق الدبلوماسية السعودية الى هذا المنزلق الخطير، علما بأنني كنت من انصار عاصفة الحزم عند اعلانها ولما انحرفت عن اهدافها فلا بد من اعادة النظر. ولتصحيح المسار فلا بد للسعودية من رفع الحصار عن قطر، وإيقاف الحرب في اليمن، واستعادة اللحمة الخليجية على اسس متطورة، واستعادة دورها العربي بعد اقوال الدور العراقي والسوري والمصري على اساس عربي صادق يحفظ الحقوق والاطوان من التفكيك واحدا تلو الآخر .

كاتب قطري

مع كندا . كتبت كوندوليزا رايس في صحيفة نيويورك تايمز تقول «اذا كان هناك مشكلة للسعودية مع كندا بخصوص الحريات العامة وحق الانتقاد السلمي، فإن هذا يعني ان السعودية لديها مشكلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ان أمريكا تنضم الى كندا في حث السعودية على الافراج عن المعتقلين».

الدكتور رتشارد ماكنن يقول: ان صانع القرار السعودي في هذا الشأن اراد ارضاء الرئيس الأمريكي والانتقام له من رئيس وزراء كندا السيد ترودو الذي هو على خلاف مع الرئيس ترامب، لهذا جاء موقف الناطق باسم البيت الابيض من هذه المسألة باهتا، وذهب رتشارد الى القول «فات السعوديين ان هذا الاحساس غير وارد في الثقافة الغربية».

في الدول المتحضرة تتخذ القرارات المتعلقة بالعلاقات بين الدول عن طريق لجنة مصغرة من الخبراء تدرس الخلاف من جميع جوانبه السلبية والايجابية وتطرح الحلول لصانع القرار ليختار من بينها ما يحقق مصالح الدولة ولا يضر بالمواطن، وليس قرارا فرديا.

في الأزمة الراهنة السعودية - الكندية، اعتقد ان القرار الذي اتخذه هو قرار فردي، جاء كردة فعل لم يؤخذ في الاعتبار الاصرار التي قد تلحق بالدولة والمواطن السعودي على حد سواء. فمثلا في كندا اكثر من خمسة عشر الف طالب سعودي بعضهم في المراحل النهائية لانمام دراساتهم اما لدرجة الدكتوراه والماجستير او في المستوى الجامعي ولا شك انه سيلحق بهم وبتحصيلهم العلمي اضرار كبيرة، وكذلك المرضى وغير ذلك. لقد كان بالامكان معالجة هذا الخلاف السعودي - الكندي بهدوء ودون انفعال، لانه خلاف غير جوهرى «تفريده» وكذلك ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والعسكرية. جريدة الوطن السورية على سبيل المثال نسبت حديثا الى السفير الصيني في دمشق يوحى بأن هناك قوات صينية تحارب الى جانب القوات الحكومية السورية، وهذا التصريح احدث ضجة كبيرة الامر الذي ادى بالسفير الى تكذيب الخبر والقول بسوء الترجمة. وطلب من الصحيفة تصحيح موقفها وعلو الامر بكل هدوء وكان بودي ان تسلك الدبلوماسية السعودية ذلك المسلك بالتعاون مع السفارة الكندية في الرياض دون

اتباع يقلق ما تكتبه الصحافة العربية وما يصل الى يدي من الصحافة الأجنبية مترجما الى العربية او غير المترجم، اتباع قدر استطاعتي ما تتناوله وسائل الاتصال الاجتماعي عن هذه الأزمة غير المبررة والتي وصلت الى اعلى مراحل الازمات التي يخلقها بعض العرب لانفسهم. في هذه الصحافة البعض منتقد للاجراء الذي اتخذه الدبلوماسية السعودية تجاه كندا والذي يعتبر سابقة في العلاقات السعودية الدولية التي عادة تعالج قضايا اكثر خطورة مما اثارته «تفريده» وزارة الخارجية الكندية تجاه السياسة السعودية من اعتقال نشطاء الرأي العام والمدافعين عن حقوق الانسان في السعودية، والبعض مؤيد للاجراء السعودي تحت ذريعة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» وهو مبدأ اقرته المواثيق الدولية، وراح الكثير من الكتاب

العرب يسهبون القول حول هذا المبدأ تزلقا الى السعودية، دون التوقف عند مقاصده، ومن مقاصد هذا المبدأ انه اذا ارادت دولة تغيير نظام حكمها من جمهوري الى ملكي او العكس فان اي تدخل خارجي في هذا الشأن يعتبر مرفوضا، واذا قرر شعب تغيير نظام حكمه بطريق مختلف كما حدث في تونس او مصر عام 2011 وتدخلت دول او اطراف خارجية للحيلولة دون ارادة المجتمع فذلك مرفوض لانه تدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة، ومن نماذج التدخل في الشؤون الداخلية للدول محاولة دول الحصار فرض ارادتها على دولة قطر ودعوتها الى اغلاق محطة اعلامية نافذة (الجزيرة) وطرد بعض قيادات حركة حماس السياسيين من الدوحة التي استضافتهم بعد ان ضاقت بهم السبل في كثير من عواصم العالم العربي ولم يجدوا ملاذ الا قطر، ومحاولة منع الحكومة القطرية من تقديم اي مساعدات انسانية لسكان قطاع غزة، ذلك كله يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة قطر، وقس على ذلك.

كندا في هذا السياق اعلنت عن قلقها عبر «تفريده» من اعتقال افراد في السعودية تعتبرهم من النشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة وتطالب بالافراج عنهم. كندا لم تنشأ عن جماعة الدول الأوروبية في هذا الموقف فقد تنازلت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم ذات الشأن ولم تصل العلاقة بين هذه الدول والسعودية الى ما وصلت اليه اليوم